

## تقرير

مشروع تقسيم العاقورة:  
«المشايع» يشكون غيب «الأهالي»

يطالب عدد من أهالي بلدة العاقورة في قضاء جبك بـ«فصلهم» إدارياً عن البلدة واستحداث بلدة «خاصة» بهم. برأيهم، إن «الانفصال» سيحقق لهم عدالة التمثيل وسيجنبهم خلافات «دموية» خاضوها مع أبناء بلدتهم خلال سنوات طويلة مضت. فيما يرى البعض الآخر أن البلدية، لبت وزارة الداخلية والبلديات هذا المطلب عبر إحالة مشروع قانون يجيز تقسيم البلدة إلى رئاسة مجلس الوزراء. إلا أن الأخيرة لم تدرج المشروع على جدول الأعمال. بضغط من القصر الجمهوري، وضع ما تنقل مصادر مطلعة

## هديك فرفور

تقول الرواية المشتركة لأهالي بلدة العاقورة أن هناك خلافاً تاريخياً بين آل هاشم وبقيّة العائلات في البلدة. هذا الخلاف العميق تجلّى بـ«معركتين» شهدتهما البلدة بين الطرفين؛ واحدة جرت عام 1956 حيث أسفرت عن وقوع عشرات القتلى وأخرى كانت عام 1979. أما «جدور» هذا الخلاف فتعود إلى نوع من «الصراع الطبقي» على اعتبار أن آل هاشم كانوا من الإقطاع، وفق ما يقول أحد أبناء البلدة لـ«الأخبار».

هذا الخلاف المتجذّر أدى إلى انقسام البلدة إلى ما يُشبه قريتين؛ واحدة في القسم الشمالي وهي تضم حي «المشايع» حيث يقطن غالبية آل هاشم، وأخرى في القسم الجنوبي وتضم حي «الأهالي»، حيث تقطن بقية العائلات. يقول جورج هاشم، أحد أبناء البلدة المطالبين بالفصل، إن معظم آل هاشم يدفعون ثمن هذا الخلاف نتيجة «حقد العائلات الدفين على تاريخ العائلة الإقطاعي»، وذلك عبر حرمان العائلة من التمثيل الصحيح في جميع الاستحقاقات البلدية التي شهدتها البلدة، مُضيفاً أن «هناك أشبه بغيثو ضدّ وصول أي رئيس من آل هاشم، علماً أن عددنا يفوق الـ1200 نسمة، فضلاً عن انحياز جميع المجالس البلدية المتعاقبة لحي الأهالي وعدم الالتفات إلى إنماء حيّنا، فضلاً عن التمييز ضدنا من ناحية التوظيف والخدمات وغيرها».

يلفت هاشم إلى أن «من يزر بلدتنا يعرف أن الطرفين منفصلان كلياً على أرض الواقع، نحن لا نعرف بعضنا جيداً. لديهم مشاريعهم ولنا مشاريعنا، فلماذا لا نفصل إدارياً؟». لكنّ مقاربة «الحقد الدفين على الإقطاعيين»، مرفوضة من قبل البعض الآخر من أهالي البلدة الذين يعتبرون أن الحديث عن «الإقطاع» غير منطقي ومُستغرباً. هؤلاء يُوظفون مطالب آل هاشم في سعي الآخرين إلى انتزاع حصّتهم التمثيلية في المجلس البلدي.

تنقل مصادر مُطلعة على واقع البلدة أن الأخيرة هي بمثابة «نموذج مُصغّر عن آلية توزيع الحصص والمراكز في الدولة، حيث تختلف الطوائف والزعماء على المقاعد والمراكز»، لافتة إلى أن مطلب الانقسام هو «صراع على الحصص».

يقول الباحث في علم اجتماع التنمية المحلية الدكتور أحمد البعلبكي في اتصال مع «الأخبار»، إن الحديث عن ردود فعل على ما يُسمّى «إقطاعاً» لا ينسجم والواقع الفعلي، لافتاً إلى أن البعض قد يلجأ إلى إعطاء أسباب تاريخية لنزاعات وانفعالات ضيقة

ويشكون في هذا الطلب من «حرمان البلدة وتحديد العاقورة الشمالية وأهلها من الإنماء المتساوي بسبب الخلافات العائلية التي كانت تنعكس على الاستحقاقات البلدية». يذكر نصّ الطلب أن وزارة الداخلية سبق لها أن اتخذت قراراً باستحداث مركز مختار «لحي المشايخ» وآخر لـ«حي الأهالي»، مطالباً بـ«اتخاذ التدابير التي تسمح باستبدال بلدة العاقورة بحيث يتم إنشاء بلديتين، الأولى تسمى العاقورة الشمالية وتتألف من حي المشايخ والثانية تسمى العاقورة الجنوبية وتتألف من حي الأهالي، على أن تبقى حدود كل بلدة جديدة هي حدود الحي المعترف به قانوناً».

في المقابل، يرفض عدد من أهالي البلدة ما أسماه «مشروع التقسيم»، معتبرين أن العريضة التي تقدم بها عدد من أفراد آل هاشم «لا تمثل العائلة كلها، خصوصاً أن نائب رئيس البلدية أسد هاشم كان أول من

يتخوف القصر  
الجمهوري من إرساء  
مشروع تقسيم البلدة  
كنموذج يعمم على  
بقية البلديات

تصدّى للمشروع».

يقول نائب الرئيس أسد هاشم في اتصال مع «الأخبار» إن «مشروع التقسيم انتهى وقد توصلنا مع وزارة الداخلية والمعنيين لإلغاء العريضة التي تم توقيعها»، لافتاً إلى أن «مطلب ضمان ثلث الأعضاء لا يُترجم عبر عريضة تطالب بالتقسيم». ويُضيف في هذا الصدد: «سنعمد خلال المجلس البلدي إلى دراسة اقتراح تعديل النظام الداخلي لضمان حصول آل هاشم على ثلث الأعضاء وسنرى مدى قابلية وقانونية تحقيق

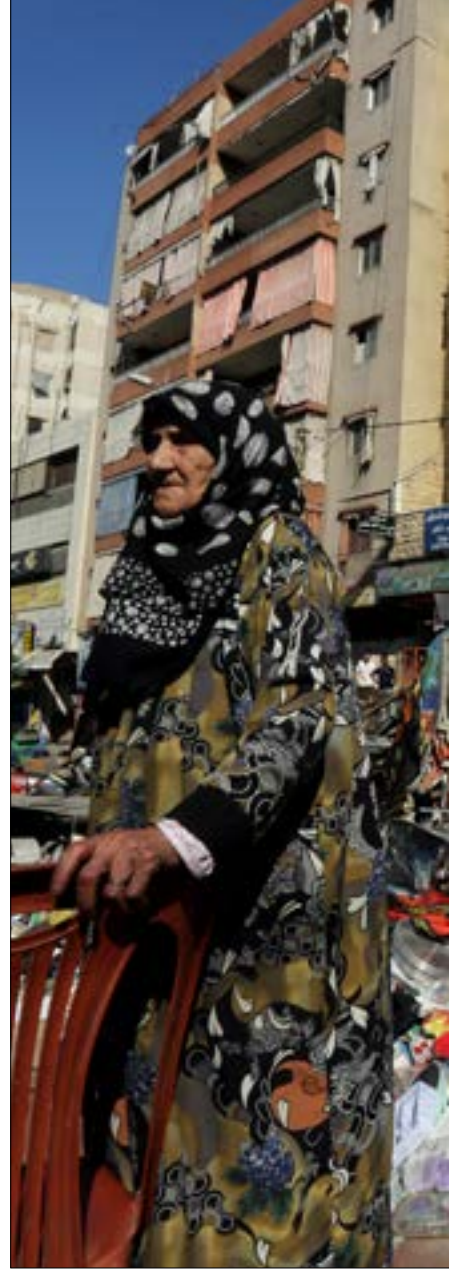
هذا الأمر». في هذا الوقت، تُفيد المعطيات أن مشروع القانون لم يُدرج على جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء الماضية بضغط من «القصر الجمهوري» الرفض بشكل قاطع تمرير مشاريع كهذه، تخوفاً من إرسائها كنموذج يتم تعميمه على بقية البلديات. من جهتهم، يردّ الموقعون على هذه العريضة بالتهديد بتصعيد تحركاتهم لتمرير مشروع القانون «من أجل استرداد حقوقهم».

إلا أن هذه الحادثة تُعيد طرح النقاش المتعلّق بدور البلديات في المناطق الذي يتعدّى حكماً، بحسب القوانين التي ترعى البلديات، مسألة التمثيل العائلي وتتجاوزها إلى مسؤوليات تتعلّق بالتنمية المحلية وبالنهوض بالمناطق. من هنا، يغدو مطلب «تصغير البلديات» يضرب أهداف التنمية التي «تفرض توسيع إمكانيات البلديات ونطاقها لا العكس»، وفق ما يقول وزير الداخلية والبلديات السابق زياد بارود. يضيف الأخير أن هناك ضرورة لحدّ من عدد البلديات الذي قارب الـ1100 بلدية فيما تسعى بقية الدول إلى خفض عدد البلديات، مثلاً في الأردن هناك 200 بلدية وفي تونس هناك نحو 100 بلدية «وهي دول تفوق لبنان من حيث الحجم الجغرافي والسكان».

يُشير بارود إلى أن القانون 665 الذي صدر عام 1997 ألغى الشروط التي كانت مفروضة من أجل استحداث البلديات؛ هذه الشروط تتعلّق بالعدد الأدنى للمُسجلين في لوائح الشطب فضلاً عن الحد الأدنى من الواردات، لافتاً إلى أن إلغاء هذه الشروط أدى في ما بعد إلى استحداث بلديات «بالاستنساب» بقرار يُصدره وزير

الداخلية والبلديات. ينطلق بارود من هذه النقطة ليُشير إلى أن الاستحداث «العشوائية» للبلديات أدّى إلى فقدان الكثير من البلديات لقدراتها الإنمائية في النطاق الجغرافي الذي يخضع لسلطتها، لافتاً إلى أن حالات فصل البلديات تكون إيجابية في حال توفرت الإمكانيات المالية وغيرها، وداعياً إلى دمج البلديات الصغيرة وتوحيدها خدمة لدور البلديات الإنمائي.

يطالب عدد من آل هاشم بالانفصال من أجل حصولهم على ثلث أعضاء المجلس البلدي (الأخبار)



أصل، بأن لا تقتصر مهمتها على الهدم والإزالة وأن تطال «الرؤوس الكبيرة». وحتى ذلك الوقت، لا بد من الانتظار والمتابعة. حتى «تنظيف» الحيّ تماماً، تجلجل ضحكة أحد المراهقين، الذي يعلّق مزامحاً، «حي اليوم صرت من الجاموس بقشع عين المريسة».

نقيب المعلمين:  
لم نتوافق مع أصحاب  
المدارس على آخر  
كانون الأول  
موعداً للدفع

للاتفاق داخل لجنة الطوارئ على روزنامة للدفع». وتوقع أن «يكون الالتزام كبيراً بالإضراب اليوم، وإن كان بعض المعلمين الذين نالوا حقوقهم أو وعدوا بإعطائها وفق روزنامة محددة أبلغونا بأنهم لن يشاركوا». وقال: «نحن ماضون في تنفيذ الخطوات تصعيدية إذا بقي الالتباس في إعطاء الحقوق قائماً، وسنعد مؤتمراً صحافياً غداً (اليوم) لإعلان هذه الخطوات».